

## • الفصل الخامس

### الانهيار الكبير لشركة الهند الشرقية

#### إلى المخزن

لقد كانت المشكلة، بالطبع، هي أين سيتم تخزين كل هذه الأسلاب الهندية، ففي إنجلترا، كانت الشركة تضع وارداتها من الشرق في مخازن تنتشر في مدينة لندن تحت حراسة مشددة. وكانت لندن في القرن الثامن عشر مركزا تجاريا وكذلك موقعا للتبادل المادى للسلع، وكان المبنى النموذجى لتلك العملية هو المخزن. وكانت مخازن الشركة تقع في جميع أنحاء المدينة: في لايم ستريت، وفيتشرش ستريت - بجانب المنطقة التي لا يزال مقر أسلحة شركة الهند الشرقية قائما حتى الآن، «وئيزينج لين»، وستيل يارد، وكرتشيد فرايرز. ولكن بعد معركة بلاسى، تزايدت البضائع الواردة على مخازن الشركة بشكل كبير عن إمكانية تخزينها، وكان من غير العملى أن تقوم الشركة بشحن كنوز البنغال في شكل سبائك فضية، ولهذا قررت أن تعيد الثروة إلى مساهميها عن طريق زيادة مشترياتها من البضائع البنغالية وخاصة المنسوجات.

وبعد حصول الشركة على حق تحصيل ضرائب «الديوانى» في عام ١٧٦٥، أصبحت تجارة السلع المادية، كطريقة لنقل الضرائب البنغالية إلى إنجلترا أكثر إلحاحا ففي عام ١٧٦٩، وكما جاء في خطاب من مجلس البنغال إلى مديري الشركة: «يمكن النظر إلى تجارتكم هنا على أنها وسيلة لنقل عائداتكم إلى بريطانيا وليس مجرد نظام تجارى»<sup>(١)</sup>. ولمواكبة هذه الزيادة الكبيرة فى البضائع قامت الشركة بإنشاء مخازن جديدة فى براونز يارد بالقرب من برج لندن، وقامت

في عام ١٧٧١ ، بافتتاح مخزن البنغال في بيشوبس جيت لتخزين قماش الموصلين والشيت والحريير الخام . وسرعان ما انتشرت الأخبار حول ما يحتويه هذا المخزن ، فأصبح هدفا للمجرمين واللصوص في لندن ، والذين كانوا يريدون بشدة الحصول على محتوياته القيمة ، فعلى سبيل المثال ، تمت محاكمة ثلاثة لصوص في شهر يناير من عام ١٧٧٣ في المحكمة الجنائية في لندن لقيامهم بسرقة ٦٢٨ منديلا حريريًا ، وتم نفيهم خارج البلاد والأرجح أنهم لم يعودوا ثانية .

وبعد مرور عشرين عامًا ، أصبح مخزن البنغال جزءا من مجمع كتلر ستريت الضخم الذي لا يزال جانب كبير منه قائما حتى اليوم . كان ارتفاعه يبلغ ستة طوابق ، وكان ذا تصميم رائع وعلى درجة مذهشة من الأناقة ؛ فقد كانت نوافذه مصممة على الطراز الدوري(\*) ، وكانت السلالم على الطراز البيرانيسي(\*\*) . كانت تلك المباني من القوة بحيث صمدت أمام الاستعمال والبلى لفترة دامت أكثر من قرنين . وبعد أن فقدت شركة الهند الشرقية احتكارها التجاري في عام ١٨٣٣ ، تم بيع المخازن ، وظلت قيد الاستخدام حتى سبعينيات القرن العشرين . وتم تطوير تلك المخازن إلى مكاتب - تمثل مخازن عصر التمويل - لتصبح مجمعات مكاتب ، واستمرت تلك المباني بعد تطويرها توحى بشيء من القوة التي كانت توحى بها بعد معركة بلاسي . ولا يزال السلم الموجود في مخزن البنغال على حالته الأصلية ، وكان قد صنع من الجرانيت والحديد ، وكان عرضه يبلغ ثمانى أقدام ؛ ليسمح بمرور بالات القماش وصناديق الشاي . ولا توجد فيه الآن بضائع معروضة للبيع ، لكن الشاعر جون ماسفيلد قام في بدايات القرن العشرين بجولة في المجمع وكتب انطباعاته في هذه السطور :

أريتني جوزة الطيب وقشورها

وريش النعام والأفيال أنيابها

مئات الأطنان من الشاي الثمين

(\*) أسلوب معمارى إغريقي قديم - (المترجم) .

(\*\*) أسلوب معمارى ابتكره الإيطالى جيوفانى باتستا بيرانيسى - (المترجم) .

فى صناديق من الخشب وضعه السيلانيون  
وعقاير لا تعد ولا تحصى ذات تنوع مبین  
أريتنى القرفة والمر وتوابل من قشرة الطيب تُستخرج  
وعصافير الجنة الذهبية ألوانها تتوهج  
ومليوناً من فصوص الثوم تراكمت فى جبل تفوح رائحته  
وخمراً حمراء داكنة ممتازة فى ينبوع لامعة زجاجاته  
أريتنى فى ساعة هى الأسعد فى حياتى  
ثروة العالم وما تمتلكه لندن من القدرات<sup>(٢)</sup>.

ويمكن أن نعرف من تلك الأبنية الصلبة حكاية أخرى . كانت الشركة فى أوج قوتها عندما قامت ببناء مخزن البنغال . وظلت أسهم الشركة على مدى عشر سنوات بعد معركة بلاسى هى بؤرة نشاط مكثف من المضاربات العالمية ، وكان الإعلان بصفة متوالية عن الاستيلاء عن أقاليم أعظم وأكبر فى الشرق ، يؤدى إلى ارتفاع سعر الأسهم . حيث تضاعفت قيمة سهم الشركة لتصل إلى ٢٧٦ جنيهاً إسترلينياً فى الفترة من شهر فبراير من عام ١٧٥٨ عندما وصلت أنباء الانتصار فى معركة بلاسى إلى لندن ، وحتى شهر ديسمبر من عام ١٧٦٨ عندما اشترت الشركة الأرض التى قامت ببناء مخزن البنغال عليها . لكن ذلك كان يمثل أوج ازدهارها ، فبعد خمسة أشهر ، فى مايو عام ١٧٦٩ وصلت أنباء إلى لندن مفادها أن الأسطول الفرنسى دخل إلى المحيط الهندى ، وأن حيدر على - سلطان ميسور - قام بغزو الأراضى التى تمتلكها الشركة فى جنوب الهند . وهكذا هبط سعر السهم بنسبة ١٦٪ فى شهر واحد ، واستمر فى الهبوط على مدى الخمسة عشر عاماً التالية ليصل إلى ١٢٢ جنيهاً فى شهر يولية عام ١٧٨٤ ، وهو انخفاض بنسبة ٥٥٪ . وعلى الرغم من أن الشركة واصلت مشروع إنشاء مخزن البنغال ، فإنها أرجأت تنفيذ باقى خططها حتى عاد للشركة حظها فى تسعينيات ذلك القرن . ولم تستعد أسهم الشركة قيمها المبهرة التى وصلت إليها فى عام ١٧٦٨ إلا فى

عام ١٨٢٤ ، وذلك بعد أربعين عاما من هبوط سعر السهم إلى القاع . ويمكن قياس مدى الانهيار المالى للشركة إذا ما نظرنا إلى حقيقة أن بورصة نيويورك قد تمكنت فى غضون ثلاثين عاماً فقط من الوصول إلى القيمة التى كانت قد وصلت إليها فى عشية «الانهيار الكبير - Great Crash» فى عام ١٩٢٩<sup>(\*)</sup> .

## فساد من الرأس

لقد كانت هناك مجموعة من القوى تسببت فى انهيار الشركة . وكانت للأحداث غير المتوقعة وما قام به الأفراد دور فى هذا الانهيار . إلا أن معظم ما حدث كان مصدره البنية المؤسسية للشركة . ولعل أهم التحديات التى تواجهها المؤسسات ، هو ضمان قيام الموظفين بالعمل على تحقيق المصالح الجماعية بدلا من مصالحهم الفردية . وفى حالة الشركات المساهمة ، نجد أن هناك عاملين يبرزان هذه المشكلة القديمة وهما : فصل الملكية عن الإدارة وإغراء المضاربة على أرباح الأسهم فى البورصات . أما بالنسبة لشركة الهند الشرقية ، فكانت تواجه تحديا أكبر لتحقيق السيطرة ، حيث كان على أعضاء مجلس إدارتها أن يحققوا توازنا صعبا بين مصالح الشركة والتجارة الخاصة لمديرها .

أصبحت التجارة الخاصة واحدة من سلسلة من الأمراض التى كانت تأكل فى بدن النسيج الأخلاقى للشركة ، حيث كانت الرشاوى التى يقدمها التجار المحليون للحصول على الصفقات التجارية أمرا معتادا ، وكانت تلك «الهدايا» تؤثر على جودة وسعر السلع التى كانت الشركة تشتريها . لقد وضعت الشركة قواعد سلوكية واضحة لموظفيها ؛ حيث ألزمتهم بتعهدات تدعمها سندات لازمة التحصيل ضخمة ، إلا أن الشركة «فشلت فشلا ذريعا فى كبح الفساد حتى عند اكتشافه» «وكان من الصعب عليها عقاب المذنب»<sup>(٣)</sup> . ويرجع ذلك إلى عدم رغبة الشركة فى ذلك وعدم امتلاكها لوسائل القيام به . إلا أنه كان من السهل السيطرة

(\*) الانهيار الكبير هو أحد أسوأ الأحداث الاقتصادية التى مرت بها أمريكا عبر تاريخها كله ، ومن المعلوم أن البورصة الأمريكية قد استغرقت ٣٠ عاماً لكى تتعافى من آثار ذلك الانهيار ، فى حين أن شركة الهند الشرقية قد أخذت فترة أطول ، وهذا هو الشاهد من المثل الذى يضربه المؤلف . ثم حل الآن الانهيار الجديد فى ٢٠٠٨ ، والذين يشبهونه فى أمريكا بانهيار ١٩٢٩ - (الترجم) .

على تلك المشاكل الدائمة عندما كانت الشركة مجرد شركة واحدة صغيرة من بين العديد من الشركات التي تتصارع للحصول على جانب من التجارة الآسيوية، وعندما كان التوابون لا يزالون يحتفظون ببعض السلطة التنظيمية .

لقد قلبت معركة بلاسى ذلك النظام، وأدت إلى إزالة كل القيود التي تضمن التعاملات السليمة . وعلاوة على ذلك كان قادة الشركة في مجلس كلكتا ومجلس إدارتها في لندن هم السبب في زيادة الممارسات الفاسدة زيادة كبيرة . ودخلت اللغة الإنجليزية عبارة جديدة مشهورة هي «فتاة ومائة ألف روبية في اليوم» لوصف أسلوب حياة مديري الشركة في البنغال، والذين كانوا يشبعون شهوتهم الجنسية مع البغايا، ويستمتعون بالهدايا التي حصلوا عليها من مستولى الدولة والتجار الآسيويين . وفي لندن تجلت آثار معركة بلاسى في المقر الرئيسي للشركة، فقد انقسم أعضاء مجلس الإدارة إلى فرق متنافسة، وذلك لأول مرة منذ المعركة التي نشبت بين تشايلد وبايلون . ولم تكن انتخابات مجلس إدارة الشركة حتى ذلك الوقت يشوبها النزاع، حيث كان المساهمون يسعدون بتأييد قائمة مرشحي الشركة عقب الزيادات الثابتة في رأس المال وحصولهم على حصص أرباح مرضية . إلا أن الغنى والثراء الذي كان يلوح في الأفق بعد معركة بلاسى كان يعنى أن إدارة الشركة ستكون مصدرا للنهب والمحسوبية في التعيين في الوظائف . وبدأ النزاع بين مساهمي الشركة، حيث حاولت المجموعات المتنافسة السيطرة على مقاليد الأمور . وسرعان ما أصبحت اجتماعات مجلس مالكي الشركة «واسعة النطاق وتمتلىء بالغضب، بل والشغب» وتثور فيها مناقشات «عدائية بذية»<sup>(٤)</sup> .

كان طرفي النزاع هما لورانس سوليفان، والقوة الصاعدة لفرقة البنغال العسكرية بقيادة روبرت كلايف . كان سوليفان قد حقق الثراء في بومباي وأصبح أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة في عام ١٧٥٥ ، وهو في سن الثانية والخمسين . ولم يكن سوليفان قديسا لكنه بمقاييس ذلك العصر كان يعد كفوفاً ونزيها على وجه العموم . وانتخب في أبريل عام ١٧٥٨ كرئيس لمجلس الإدارة للمرة الأولى، وتمكن خلال الخمس سنوات التالية من السيطرة على شئون الشركة .

وقام على الفور باتخاذ إجراءات لكبح جماح كلايف وعصابته من المغامرين؛ فكتب أعضاء مجلس إدارة الشركة خطابا لكلايف يقولون فيه: «يبدو أن أفكار الغزو والفتح تسيطر على تفكيرك حتى إنك نسيت أن مستخدميك ما هم إلا تجار وأن التجارة هي هدفهم الأساسي»<sup>(٥)</sup>. وتذكرنا هذه الكلمات بالانتقاد الذي وجهه أليفاردى خان لسياسة كلايف من قبل. إلا أن ما أثار غضب سوليفان هو منحة «الجاجير» التي حصل عليها كلايف، والتي منحه إياها مير جعفر مقابل المساعدة التي قدمها كلايف له ضد محاولة نواب البنغال غزو أراضيه. وكان مير جعفر قد منحه لقباً مغولياً فخماً بالإضافة إلى منحة الجاجير التي كانت تعود عليه بعائدات سنوية تساوى حوالى ٣٠ ألف جنيه إسترليني. إلا أن مير جعفر أشار إلى أن الأرض التي ستعطى تلك العائدات السنوية ليست سوى أراضى الشركة التي تبلغ ٢٤ بارجانا، فأصبح كلايف صاحب أراضى الشركة فى قلب البنغال، إضافة إلى ما يمتلكه أصلاً من الأموال التي جعلته أغنى من أى من أعضاء مجلس الإدارة فى مقر الشركة فى شارع ليدنهول.

نشبت الصراع بين سوليفان وكلايف فى عام ١٧٦١ عندما حذر الأول الأخير من أن الجاجير المخصصة له ليست شرعية، وبعد عامين أمر سوليفان بإيقاف دفع الأموال لكلايف. وكان رد كلايف عنيفاً، كما استخدم ثروته لإلغاء القرار. ولتنفيذ ذلك قام كلايف بمخالفة القواعد التي كانت تنص على أن كل حامل الأسهم له صوت واحد بغض النظر عن مقدار ما يملكه من أسهم. فقام بتقسيم حصته من الأسهم إلى حصص كثيرة جداً تبلغ الواحدة منها ٥٠٠ جنيه إسترليني؛ وهكذا أصبح لديه جيش من حاملى الأسهم الزائفين يبلغ أكثر من ٢٠٠ ويصوتون لصالحه. وحذا سوليفان حذو كلايف وأصبح لديه ١٦٠ صوتاً أخرى، كما طلب من وزارة اللورد شيلبيرن<sup>(\*)</sup> أن تستخدم إمكانياتها لإنهاء محاولة كلايف الاستحواذ على السلطة. وفى عام ١٧٦٣، أدى هذا التقسيم فى رأس المال إلى أن أصبح عدد الأصوات فى مجلس مالكى الشركة أكثر من ثلاثة

(\*) وزارة تولت السلطة فى عهد الملك جورج الثالث بعد وفاة روكينجهام واستمرت فى السلطة من يولية ١٧٨٢ إلى فبراير من العام التالى فقط - (المترجم).

أضعاف الأصوات في عام ١٧٥٨ موزعة على ١٤٠٠ من حاملي الأسهم، وهو عدد لم يكن له مثل من قبل .

نجح سوليفان بشق الأنفس، فأصدر على وجه السرعة أمرا بإيقاف كل العائدات التي تدفعها الشركة لكلايف عن أراضيها بمقتضى منحة الجاجير التي حصل عليها. إلا أن عهد سوليفان كان على وشك الزوال، ففي بداية شهر فبراير وصلت إلى لندن أنباء عن محاولات مير قاسم للقضاء على فوضى التجارة الخاصة. وكان سوليفان يؤيد عملية التنظيم، ويطلب «بوضع نهاية حاسمة وفعالة في أقرب وقت للتجارة المحلية في الملح وبيزرة الفوفل (\*) والتبغ». أما فرقة البنغال العسكرية فقد كان لها رأى آخر، إذ تم عزل سوليفان في أبريل من عام ١٧٦٤ خلال اجتماع مساهمي الشركة، كما استعاد كلايف حق الحصول على الربح من أراضي الشركة بمقتضى منحة الجاجير، وأصبح بطل معركة بلاسي رئيسا لمجلس كلكتا. وأصبحت مهمته هي استعادة النظام في البنغال. كذلك أصدر مجلس مالكي الشركة قرارا يمنع مديري الشركة من تلقي الهدايا؛ إلا أن أعضاء المجلس كلكتا تجاهلوا هذا القرار بوضوح، وعندما تولى نجم الدولة - ابن مير جعفر - منصب النواب في فبراير من عام ١٧٦٥ حصل أعضاء المجلس على آخر مجموعة من الهدايا تصل قيمتها إلى ١١٤,٠٠٠ جنيه إسترليني.

## تجارة حصريّة

لقد أحكم كلايف تمثيل دوره في البنغال، حيث تظاهر بالتقوى وبأنه مثل ملاك الانتقام الذي أرسل ليخلص البلاد من الفساد. وفي سبتمبر عام ١٧٦٥ كتب خطابا إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة، يقول فيه إن الاستبداد والقهر الذي وجده «سوف يظل على الدوام - وهو ما أخشاه - عارا على هويتنا البريطانية في هذه البلاد»<sup>(٦)</sup>. وفيما بعد - وبالتحديد في مايو عام ١٧٧٢ - قال كلايف أمام البرلمان إنه لم يكسب «قرشا واحدا» خلال الفترة التي قضاه في

(\*) نوع من النخيل - (المترجم).

البنغال ، وذلك في محاولة منه للمقارنة بينه وبين مديري الشركة الآخرين وجشعهم . إلا أن أفعاله كانت عكس أقواله .

وكانت أول طريقة لجأ إليها كلايف لاستغلال موقعه ، هي التجارة من داخل الشركة . فقد أرسل خطابا إلى أحد محاميه - جون ولش - يطلب منه أن يشتري أكبر كمية ممكنة من أسهم الشركة ؛ بل إنه قام بذلك قبل أن يعقد اتفاقية ضرائب الديوانى . وبعد أن حصل على تلك الأسهم طلب من ممثليه وأصدقائه «أن يقوموا على وجه السرعة بشراء كل ما يستطيعون من الأسهم ، لأنه على قناعة تامة من أن قيمة الأوراق المالية سوف تتضاعف خلال ثلاث سنوات»<sup>(٧)</sup> . وقام المؤرخ هيو باون برسم مخطط ، يوضح كيف قام ممثلو كلايف في لندن بتنفيذ طلباته الملحة ، حيث قاموا بشراء الأوراق المالية قبل أن يأتى خبر ضرائب الديوانى ليزلزل سوق الأوراق المالية فى لندن . وكان مجموع الأوراق المالية التى اشتراها ممثلو كلايف له فى الأشهر الثلاثة التالية ٣٠ ألف جنيه إسترليني ارتفعت قيمتها إلى أكثر من ٥١ ألف جنيه ؛ وهكذا أصبحت الحصة الكلية التى يملكها فى الشركة ٧٥ ألف جنيه إسترليني ، ثم قام بعد ذلك بفترة ببيع بعض الأسهم الخاصة به فى توقيت مناسب فى مايو من عام ١٧٦٧ فتضاعفت أمواله .

دخل كلايف أيضا إلى مجال التجارة الخاصة على الرغم من الحظر الشديد الذى وضعه أعضاء مجلس إدارة الشركة على جميع حالات الدخول إلى السوق الداخلية فى البنغال ، فبعد شهر واحد من وصوله إلى كلكتا ؛ قام بتكوين اتحاد كان يدرربحا يقدر بـ ٤٥٪ من تجارة الملح خلال الأشهر الست التالية . ثم قام بعد ذلك فى أغسطس من عام ١٧٦٥ بوضع خطته الماكرة للتخلص من فوضى التجارة الخاصة عن طريق تأسيس تجارة حصرية بدلا منها . وقام بتأسيس «أداة ذات غرض خاص» أطلق عليها «جمعية التجارة» التى كانت تتمتع بحقوق احتكارية فى تجارة بذرة الفوفل والملح والتبغ ، كما خصصت أسهمها مجانا لكبار مديري الشركة فى كلكتا . كان لتلك الجمعية ٥٦ سهما اختص كلايف لنفسه منها بخمسة أسهم ، وهو ما يمثل أقل من ١٠٪ من المشروع التجارى الذى تملكه الصفوة ، وحصل كل عضو من العشرة أعضاء الآخرين من المجلس على

سهمين ، أما القس فلم يحصل سوى على ثلثي سهم ، وحصل الحارس المسكين الذي كان يحرس مخزن الصادرات الثانوية على نصيب تافه وهو ثلث سهم . وهكذا صارت هناك عصابة صغيرة من مديري الشركة تستحوذ على التجارة المحلية بأكملها ، ولم يقوموا بإبعاد التجار الآسيويين فقط بل أيضا المديرين الصغار والتجار الأوروبيين المستقلين . ومن الناحية النظرية كانت هذه الخطة ستوفر للنخبة من مديري الشركة عائدات مرتفعة بما يكفي لتأمين مغامرات التجارة الخاصة ، أيضا كانت الشركة ستحصل على عائدات مضمونة عن طريق دفع الرسوم الجمركية . أما الواقع فكان مخزيا : زيادة أسعار الملح بمقدار الضعف ، وعدم دفع الرسوم الجمركية ، وقيام عدد قليل من الصفوة بالاستيلاء على أرباح الشركة تدريجيا . وقد حصل كلايف بمفرده على ٢١ ألف جنيه إسترليني من الأرباح خلال العام الأول من ممارسة التجارة .

وعندما علم أعضاء مجلس إدارة الشركة عن تلك الآلية الجديدة لكسب الأموال في عام ١٧٦٦ ، أعلنوا اعتراضهم على ذلك لأنه كان بمثابة «قرار قد اتخذ للتضحية بمصالح الشركة وأمن البلاد من أجل أهداف الربح والأناية»<sup>(٨)</sup> ، وحظروا على أى من المديرين التنفيذيين الاشتراك فيها . إلا أن ما حدث مع الحظر الذي فرض على تلقي الهدايا هو ما حدث هذه المرة أيضا ، حيث تجاهل كلايف وأعضاء مجلس كلكثا عن عمد أوامر أعضاء مجلس الإدارة لأطول فترة ممكنة ، ولم يقوموا بإنهاء تلك الجمعية وما يخصها إلا في شهر سبتمبر من عام ١٧٦٨ . أما في لندن فقد ثار الرأي العام بسبب جمعية التجارة التي أسسها كلايف والتي كانت بمثابة خدعة . ووفقا لمجلة جنتلمنز ماجازين ، فإن قيام كلايف باحتكار السلع الضرورية للحياة كان بمثابة «إصدار حكم بالإعدام على مليوني إنسان»<sup>(٩)</sup> .

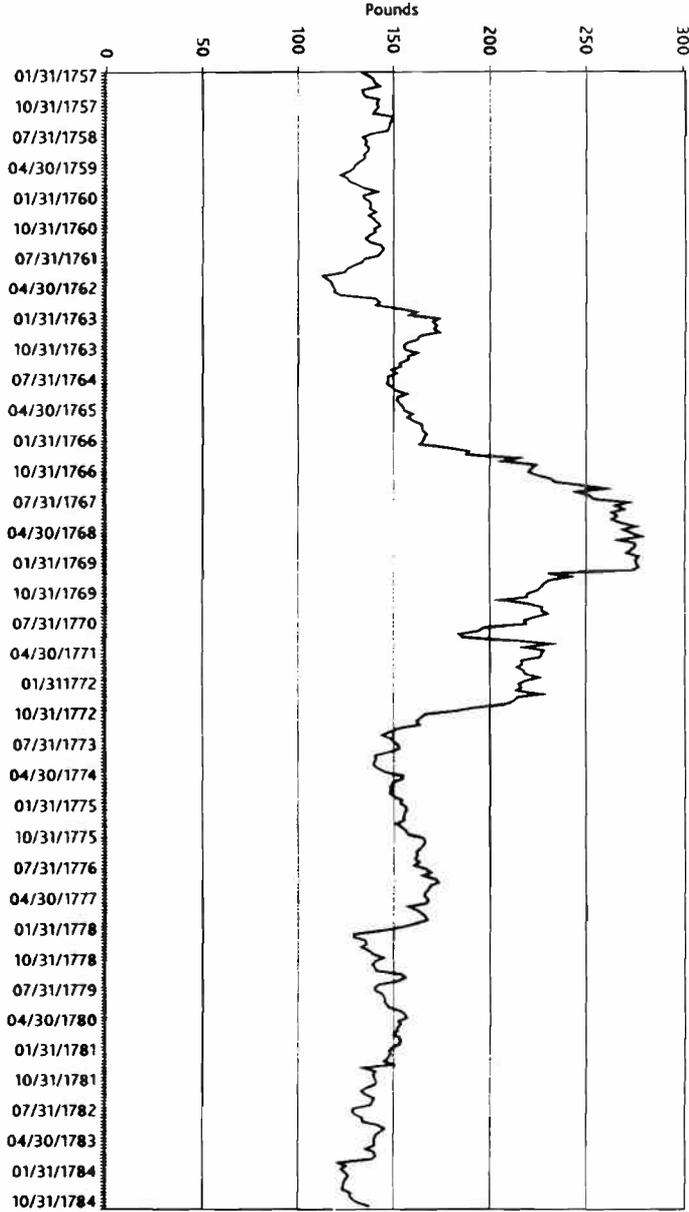
قد يكون كلايف عبقريا «كأمير تجارة» استحوذ على البنغال لتكون ضمن أملاك الشركة ، لكنة بكل تأكيد لم يكن الشخص المناسب لتأسيس أنظمة حكم دائمة ، ويحتمل أن ما كيا فيلبي نفسه كان سيحذرنا من ذلك . لقد اتخذ كلايف إجراءات صارمة لمنع الآخرين من التمتع بأرباح إضافية ، وذلك حتى يحقق

مصالحه مما تسبب في مخزون ضخم من المرارة التي سرعان ما اتخذت طريقها إلى قلوب أعضاء مجلس ملاك الشركة . ولعل الأخطر من ذلك هو إصراره على المغالاة في تقدير القيمة التجارية للأراضي التي حصل عليها، مما جعل أعضاء مجلس الإدارة وغيرهم في لندن يعتقدون أن «سيلا من الكنوز» كان على وشك التدفق على خزائن الشركة<sup>(١٠)</sup>. لقد وصف سبيريدون في لوحته «التقديم» الثروات الآسيوية وصفا فخما، ولم يكن من ملهم له في هذا الوصف سوى كلايف .

## فقاعة البنغال

لم يكن كلايف هو الوحيد الذي وقع في شباك تلك الدوامة من المضاربات، فلم يكن في إمكان المستثمرين في لندن مقاومة إغرائها . وخلال خمسينيات القرن الثامن عشر أدت المصاعب التي تواجهها الشركة إلى انخفاض سعر السهم إلى ١٣٣ جنيها فقط في شهر يناير من عام ١٧٥٧ . وعندما وصلت السفن إلى إنجلترا تحمل أنباء معركة بلاسي تحسن سعر الأسهم بنسبة ٧٪ . إلا أن التمزق الذي حدث جراء حرب السنوات السبع، أدى إلى هبوط سعر سهم الشركة إلى ١١٢ جنيهاً فقط في يناير من عام ١٧٦٢ . وعندما حل السلام في عام ١٧٦٣ عادت الثقة إلى الأسواق، وبدأ سعر الأسهم في الارتفاع ببطء .

وعندما وصلت إلى لندن أنباء ضريبة الديواني في التاسع عشر من أبريل من عام ١٧٦٦، وصل سعر سهم الشركة إلى ١٦٥ جنيهاً . وحذا المستثمرون البريطانيون والأجانب حذو كلايف، فتكالبوا على شراء سندات شركة الهند الشرقية . وبعد ذلك بسبعين عاما، يعود لورد ماکولاي بالذكريات إلى الورا، فيقول إن ذلك العصر كان عصر «اهتياج محموم»، يزيه «حالة صعبة المراس من نفاذ الصبر للحصول على الثروة» و «ازدراء للأرباح البطيئة والمضمونة والمتوسطة»، وفي منتصف شهر يونية كانت الأسعار قد ارتفعت بسرعة لتصل إلى ١٨٧ جنيهاً بسبب التوقعات بالحصول على حصص أرباح متزايدة . كان مضاربو البورصة يشعرون بالإحباط في بداية الأمر، عندما رفض أعضاء مجلس



الشكل: (١-٥)

سعر سهم الشركة في الفترة ١٧٥٧ إلى ١٧٨٤

إدارة الشركة مقترحاً لزيادة حصة الربح من ٦ إلى ٨٪، وذلك خلال الاجتماع ربيع السنوى فى شهر يونية. إلا أن أحداً لم يكن بقادر على إيقاف ذلك الدافع القوى المتعطش للحصول على الربح، فواصل المضاربون شراء الأوراق المالية الخاصة بالشركة خلال فترة الصيف، وقد عزموا هذه المرة على تشكيل أغلبية تمكّنهم من الحصول على عائدات لاستثماراتهم. وأتت تلك الجهود أكلها فى الاجتماع التالى فى شهر سبتمبر، عندما صوت أعضاء مجلس ملاك الشركة لصالح زيادة حصة الربح من ٦ إلى ١٠٪ رغماً عن أنف أعضاء مجلس الإدارة. وبحلول عيد الميلاد كان سعر السهم يبلغ ٢٢٣ جنياً، أى بزيادة مقدارها ٣٣٪.

وعلى الفور سيطر على لندن هاجس الثروة التى ستحققها أملاك الشركة فى البنغال. أيضاً لم يكن المستثمرون الأجانب أقل اهتماماً من أهل بريطانيا باستثمار أموالهم فى الشركة، حيث كان خمس حاملى أسهم الشركة من الهولنديين. وفى مايو من عام ١٧٦٧، اجتمع مساهمو الشركة مرة أخرى للحصول على شريحة أكبر من ثروات البنغال. ودارت المناقشات بينهم من ظهر الثامن عشر من مايو إلى الساعة الرابعة صباحاً من اليوم التالى حول نسبة حصص الأرباح، ووافقوا فى النهاية على زيادة حصة الأرباح من ١٠ إلى ١٢,٥٪، وكان ذلك الاجتماع هو أطول اجتماع فى تاريخ الشركة. ولكن قبل دفع تلك الحصة من الأرباح، تدخلت الحكومة التى كانت تريد بشدة الحصول على نصيبها من ضريبة الديوانى، وخاصة أنها كانت تريد تسديد ديون الحرب الثقيلة. وأجبرت الشركة على دفع مبلغ سنوى قدره ٤٠٠ ألف جنيه إسترليني، وأقر البرلمان «قانون حصة الأرباح» فى شهر يونية - الذى لم يكن له مثيل من قبل - والذى حدد نسبة ثابتة للأرباح هى ١٠٪. إلا أن سعر سهم الشركة لم يهتز وواصل ارتفاعه السريع.

كانت الأسعار تتأثر أيضاً بما يقوم به الوسطاء فى السوق - مضاربو رفع الأسعار ومضاربو خفضها - والذين كان لهم دور كبير فى فقاعة شركة ساوث سى. وكان مضاربو رفع الأسعار يهدفون إلى رفعها بدرجة كبيرة: «يبدو أن كل شخص اليوم قد تحول إلى مضارب يرفع الأسعار ويحاول أن يستغل كل الظروف للحصول على زيادة مالية». إلا أن التغيير فى اتجاه السوق كان يتسبب فى تحول

الشخص نفسه إلى مضارب خفض أسعار، يهدف إلى تقليل قيمة الأسهم حتى يتمكن من شرائها بعد ذلك بسعر بخس، وكل ذلك بهدف «إعاقة الشركة ومضاعفة نفقاتها، وكذلك بهدف التقليل من أهمية أى ميزة تحصل عليها»<sup>(١١)</sup>. وكان مراقبو السوق يرون أن تلك التغيرات تخدع الأبرياء فقط. وكتب أحدهم يقول: «إن رؤية الخراف وهى تُساق إلى المجزر، أهون من رؤية هؤلاء السذج الأبرياء - رجالا ونساء - يهرعون إلى مقر شركة الهند الشرقية حتى يصوتوا لصالح تخفيض قيمة ممتلكاتهم البسيطة».

وفى شهر أبريل من عام ١٧٦٩، وصل هذا السُّعار إلى ذروته. لقد نجح سوليفان فى الحصول ثانية على حق زيادة حصة الربح إلى حد أقصى يصل إلى ١٢,٥٪، وذلك فى مقابل الاستمرار فى دفع مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني للحكومة. وكان كل شىء مهياً لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة فى أبريل، تلك الانتخابات التى شهدت عمليات تقسيم لرأس المال أكثر من غيرها، لقد كانت «حالة فريدة من حالات الصراع والتنافس» حيث قامت الفرق المتنافسة بتقسيم الحصص الكبيرة من رأس المال إلى حصص صغيرة «ببراعة ماكيافيلية»<sup>(١٢)</sup>. وفى يوم الثلاثاء الموافق الثالث والعشرين من شهر مايو من عام ١٧٦٩، وصلت السفينة فالانتين بسلام إلى أرض الوطن، وهى إحدى سفن شركة الهند الشرقية. إلا أن الأبناء التى جلبتها معها عن تجدد الصراع فى جنوب الهند كانت مدمرة، وهبطت أسعار الأسهم بحددة من ٢٧٣ جنيهاً إلى ٢٣٠ جنيهاً فى شهر واحد؛ وأرسل الخبير المالى إسرائيل بار تقريراً إلى السياسى الكبير اللورد شيلبيرن فى يولية عام ١٧٦٩ يقول فيه: «لم يحدث مثل هذا الانهيار فى أسعار الأسهم منذ ذلك العام الذى حدث فيه أزمة ساوث سى»<sup>(١٣)</sup>.

وأصبح العديد من الصفوة فى لندن على وشك الإفلاس جراء هذا الانهيار المفاجئ، ومنهم على وجه الخصوص لورانس سوليفان الذى قام بزيادة أسهمه للفوز بانتخابات أبريل. وبعد ذلك أرسل ابنه ستيفن إلى البنغال ليصلح من الأحوال المالية للعائلة تحت رعاية وارين هاستينجس الذى كان سوليفان من مؤيديه. تسبب هذا الانهيار أيضاً فى حالة من الإحراج المادى لعائلة بيرك:

الأخوين إدموند وريتشارد بيرك، وسميهما ويليام بيرك. وكان ويليام بيرك من بين أول من قاموا برفع قيمة أسهم الشركة في عام ١٧٦٦ في إطار شراكة مع اللورد فيرنى الذى كان يدعم عائلة بيرك مالياً. وعقب ذلك الانهيار ذهب ويليام إلى الهند فى محاولة لاستعادة ثروته، وأصبح فى النهاية ممثل أمير تانجور. أما ريتشارد فقد ذهب إلى جزر الهند الغربية. ولم يتمكن أى منهما من التخلص من السمعة التى ذاعت عنهما بأنهما يتعاملان فى الأسهم دون التقيد بمبادئ أخلاقية. أما إدموند - مؤلف كتاب «السامى والجميل» والنجم الصاعد آنذاك فى حزب العمال - فقد أصر على براءة ذمته من أى سوء تصرف. إلا أن العزبة التى كان قد اشتراها حديثاً فى أرياف منطقة بيكونزفيلد صارت عرضة للخطر بسبب الفشل الذى تعرضت له الشركة، وأصبح إدموند خلال الخمس سنوات التالية يؤيد بشدة روبرت كلايف والامتيازات التى حصلت عليها الشركة بموجب مرسوم تأسسها ضد الهجمات المتوالية للبرلمان.

## الهلاك

بينما كان أعضاء المؤسسة اللندنية يدرسون تكاليف التبذير المالى لها فى صيف عام ١٧٦٩، كان البنغال - فى الجانب الآخر من العالم - على شفا حالة من الجفاف بلغت من الشدة ما لم يحدث من قبل. فلم تسقط الأمطار الموسمية لمدة ستة أشهر كاملة بداية من شهر أغسطس من عام ١٧٦٩ وحتى يناير عام ١٧٧٠؛ مما أدى إلى نقص دائم فى المياه تسبب فى تدمير حوالى نصف المحاصيل، وخاصة فى غرب وشمال غرب البنغال. وبحلول العام الجديد، بدأ الجفاف يتحول إلى مجاعة. وفى شهر يونية عام ١٧٧٠ هطلت الأمطار الغزيرة، إلا أن «الأمال تبددت فى القيام بعمليات إغاثة بسبب فيضان الأنهار فى الأقاليم الشرقية»، فتفاقت المجاعة بسبب الفيضان<sup>(١٤)</sup>.

كانت المجاعة جزءاً أساسياً من الواقع الاجتماعى للهند لآلاف السنين، ولم يتم التغلب عليها فعلاً إلا بعد الاستقلال فى عام ١٩٤٧. لقد وصف الرحالة

الإنجليز الأوائل نطاق المجاعة التي حدثت في عام ١٦٣١ وصفا مرعبا، تلك المجاعة التي دمرت التجارة المعتادة. إلا أن معدل حدوث المجاعات ازداد بشكل كبير تحت حكم الشركة في البداية ثم تحت حكم التاج البريطانى. وعندما بدأت سيطرة بريطانيا على الهند، وقعت مجاعة في البنغال في عام ١٧٧٠، وانتهت أيضا بمجاعة في البنغال في عام ١٩٤٣. وفي عام ١٨٧٧، وقعت مجاعة رهيبة، وكان كورنيليوس ولفورد أحد من يقومون بأعمال الإغاثة، عندما اشتدت تلك المجاعة، وسجل - وفقا لتقديراته - موت ١٠ ملايين نسمة، وقد أحصى وقوع ٣٤ مجاعة في الهند خلال الحكم البريطانى الذى دام لمدة ١٢٠ عاماً، مقارنة بسبع عشرة مجاعة فقط على امتداد الألفيتين اللتين سبقتا الحكم البريطانى<sup>(١٥)</sup>. ومن العوامل التى أسهمت فى التكرار الفظيع للمجاعات هو تخلى الشركة عن نظام القواعد العامة والاستثمار الذى وضعتة الإمبراطورية المغولية. وكان المغول يستخدمون عائدات الضرائب لتمويل عمليات المحافظة على المياه، وهو الأمر الذى كان يؤدى إلى زيادة إنتاج الغذاء، بل إنه عند حدوث المجاعة كانوا «يفرضون حظرا على تصدير الأغذية، ولوائح تمنع المضاربة فى الأسعار، كما كانوا يخففون من عبء الضرائب، ويقومون بتوزيع الأطعمة المجانية»<sup>(١٦)</sup>. بل إنه إذا ثبت قيام التجار بخداع الفلاحين خلال المجاعات وإعطائهم أموال أقل من حقهم، يتم أخذ ما يقابل ذلك النقص من لحم هؤلاء التجار فى المقابل.

كان يمكن التغلب على مشكلة نقص الأمطار الموسمية، الذى حدث فى البنغال فى عام ١٧٦٩ دون خسائر كبيرة فى الأرواح، كما حدث من قبل مع حالات عدم انتظام دورة الطبيعة. غير أن الشركة جعلت البنغال أكثر ضعفا فى مواجهة الكوارث الطبيعية. وكان مدير الشركة قد استولوا على البنغال بأكملها خلال العقد السابق. وازدادت عمليات جمع العائدات بشكل كبير، فبعد أن كانت ٦٠٦ آلاف جنيه إسترليني فقط قبل أن تحصل الشركة على حق جمع ضرائب الديوانى بعام، وصلت إلى ذروتها بعد ذلك بعامين: ٢ مليون و ٥٠٠ ألف جنيه. وهبطت قيمة السبائك المصدرة إلى البنغال من ٣٤٥ ألف جنيه فى

عام ١٧٦٤ إلى ٥٤ ألف في عام ١٧٦٥ ، وتوقفت نهائياً في عام ١٧٦٦ . وبدلاً من ذلك بدأت الشركة في تصدير السبائك الفضية من البنغال لتمويل تجارة الشركة من الشاي . وبحلول عام ١٧٦٩ ، اعترف ريتشارد بيتشر - ممثل الشركة المقيم في مرشد أباد - وهو يشعر بنوع من الخجل أن «حال الشعب في هذه البلاد أصبح أسوأ من قبل» ، وقال أن «هذه البلاد الجميلة - التي كانت مزدهرة في ظل حكم أكثر أنظمة الحكم استبدادية وظلماً - صارت على وشك الدمار عندما صار للإنجليز نصيب كبير في إدارتها»<sup>(١٧)</sup> .

استطاعت الشركة خلال عام ١٧٦٩ السيطرة على الموقف ، وفي شهر نوفمبر من ذلك العام أرسل مجلس كلكتا خطاباً إلى لندن يقول فيه إن العائدات ستقل في العام التالي . وفي سبتمبر من عام ١٧٧١ ، نُشر خطاب مؤسف في مجلة جنتلمنز ماجازين بتوقيع ج . س ، يكشف هذا الخطاب عن مواصلة الشركة تحقيق مصالحها الشخصية بشكل صارم ، وهو التوجه الذي انتهجته الشركة تجاه الأزمة . ويقول ج . س في الخطاب : «بدلاً من أن يقوم رجالنا الأفاضل في الشركة باتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف المضاربات في أسعار الحبوب ، كانوا أول من اشترى ما وجدوه من الأرز بمجرد أن حل القحط وبدت في الأفق ندرته»<sup>(١٨)</sup> . وعلى الفور قدم الفلاحون شكوى للنواب الهندي يقولون فيها إن الإنجليز «استحوذوا على الأرز جميعه» ، وعندما تم عرض هذه الاتهامات على مجلس الشركة في كلكتا كان رد الفعل هو الضحكات العالية . لقد حصل موظفو الشركة على ثروات ضخمة عن طريق وضع السوق في مأزق ؛ حيث تمكن أحد مديري الشركة الصغار من تكديس ثروة تقدر بأكثر من ٦٠ ألف جنيه إسترليني عندما ارتفعت أسعار الأرز بشدة من ١٢٠ سيراً للروبية في بداية المجاعة إلى ٣ سير فقط للروبية في شهر يونية من عام ١٧٧٠ . وفي ذلك الوقت كان السير يساوي في الوزن ٢ باوند . وحاول الحاكم الهندي وغيره من نبلاء البنغال حل المشكلة بالطريقة التقليدية ، وقاموا بتوزيع الأرز مجاناً . إلا أنه سرعان ما نفذ مخزونهم من الحبوب بسبب قيام مديري الشركة بتخزينها .

وعندما اشتدت المجاعة، هرب الآلاف إلى كلكتا ومات الكثيرون في الشوارع. ومن الواضح أن ج. س. - مهما تكن هويته - كانت عنده نزعة للإحسان، وكان يطعم الجوعى الذين تجمعوا بالقرب من مقر إقامته في كلكتا. إلا أنه كان سريع التقزز، ففي مرة من المرات أرسل خدمه لكى يبعدوا الجوعى بعيدا عن مقر إقامته. إلا أن واحداً ممن كانوا يوشكون على الموت تجرأ وقال فى احترام: «أبى! أبى! إن هذا العذاب سببه أهل بلنك، ولقد جئت هنا للموت فى حضرتك»<sup>(١٩)</sup>. وينهى ج. س. خطابه بقوله إن كلكتا كانت حسنة الحظ لأن الكلاب والنسور الموجودة فيها كانت تتكفل بالموتى؛ فكانت النسور تخرج عيون الموتى وأمعاءهم، والكلاب تأكل أرجلهم وأيديهم.

ولا توجد لدينا لوحات أو صور فوتوغرافية توضح لنا هول ذلك الحدث؛ ولهذا لا يوجد سوى حكايات شهود العيان الذين وصفوا كيف كان الأحياء يأكلون الموتى، وتحدثوا عن الجثث المنتفخة التى كانت تملأ نهر هوجلى، ويقول كريم على - مؤلف كتاب مظفر نامه - إن عائلات بأكملها كانت فريسة «لبرائن من لا يرحمون»<sup>(٢٠)</sup>. إلا أن الشغل الشاغل للشركة كان إطعام جيشها، وضمان الحصول على الضرائب. واستمرت الشركة فى جمع الضرائب على الأراضى أثناء المجاعة بدلا من التخفيف على الناس كما كان يفعل الحكام المغول، بل إن الشركة قامت بزيادة الضرائب. وفى شهر فبراير عام ١٧٧١، بعث مسئولو الشركة فى كلكتا تقريرا لأعضاء مجلس الإدارة فى لندن يقولون فيه إنه «على الرغم من شدة المجاعة الأخيرة وما نجم عنها من نقص شديد فى الأنفس، فقد تم تحقيق قدر من الزيادة فى جمع العائدات»<sup>(٢١)</sup>. واستغل الكثيرون من مديرى الشركة الكبار موقعهم لشراء الحبوب عنوة، بل كانوا يشترون أيضا البذور اللازمة للزراعة فى الموسم التالى، وكانوا يبيعون تلك الحبوب بأسعار المجاعة فى المدينتين الكبيرتين كلكتا ومرشد أباد. وأخيرا تحركت الشركة، حيث قدمت ٩٠ ألف روية كمساعدة للتخفيف عن الشعب، إلا أن ذلك كان يعتبر مبلغا صغيرا بالنسبة لأرض يعيش عليها ٣٠ مليون شخص، وتُدر عائدات سنوية تقدر بـ ١٧

مليون روبية . وحتى مؤرخى الاستعمار الذين جاءوا بعد ذلك اعترفوا بأن الشركة «لم تحاول تخفيف تلك الكارثة»<sup>(٢٢)</sup> . لقد كانت فاجعة من صنع البشر .

عدم وجود سجلات شاملة يجعل من المستحيل علينا حساب عدد الموتى فى المجاعة حسابا دقيقا؛ ففى عام ١٧٧٢ قال وارين هاستينجس إن حوالى ١٠ ملايين بنغالى تعرضوا للجوع حتى الموت، وهو ما يعادل حوالى ثلث السكان . كما أضاف هاستينجس أن السبب وراء المجاعة كان نقصا زائفا فى إمدادات الغذاء نتج عن التلاعب بالسوق . وألقى هاستينجس باللائمة على التجار المحليين متجاهلا الدور الذى لعبه مديرى الشركة أنفسهم . وكانت أعلى نسبة للوفيات بين الجماعات محدودة الدخل والحرفيين فى الأرياف وفقراء المدن، الذين لم يكن من السهل على أى منهم الحصول مباشرة على مخزونات الغذاء . وكانت بورنيا أكثر المناطق تأثرا بالمجاعة، وقد كتب ممثل الشركة فيها يقول إن «أكثر من نصف الفلاحين فى الأراضى المرتفعة والرملية قد لقوا حتفهم»<sup>(٢٣)</sup> . كذلك اقتربت نسبة الوفيات فى منطقة مالدا من تلك النسبة . أما فى راشاهدى فقد مات ما بين ثلث إلى نصف السكان، وهلك حوالى ربع سكان بيربهم . وتقول الباحثة راجات داتا بعد أن أعادت فحص البيانات أن عدد الوفيات المسلم به الذى يبلغ ١٠ ملايين هو عدد مبالغ فيه، وتقول بدلا من ذلك إن عدد الوفيات كان ٢، ١ مليون<sup>(٢٤)</sup> . وحتى لو أقررنا هذا الرقم الأكثر تحفظا، نستطيع بالكاد إدراك النتائج الرهيبة التى أدت إليها المجاعة . لقد كان عدد السكان فى لندن فى ذلك الوقت أقل من مليون، وكان هذا العدد من البشر وأكثر منه سيمحى من الوجود لو أن المجاعة حدثت فى المدينة الأم للشركة (لندن) بدلا من أراضى البنغال النائية . وكانت لندن ستصبح مدينة أشباح، لكن البنغال هى التى ذهب سكانها، وأصبح ثلث الأراضى التى تملكها الشركة «غابة تسكنها الحيوانات البرية فقط»<sup>(٢٥)</sup> .

لقد انتهجت الشركة مسلكا وحشيا خلال المجاعة التى حدثت فى عام ١٧٧٠، وترجع تلك الوحشية إلى رفض الشركة التقليل من الضرائب التى كانت تقوم بجمعها . وفى نوفمبر من عام ١٧٧٢، أرسل وارين هاستينجس خطابا إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة يعترف فيه بأنه «كان من الطبيعى أن نتوقع حدوث

نقص في العائدات يوازى العواقب الأخرى لمثل تلك الكارثة المفجعة». أما السبب في بقاء العائدات كما هي فهو «استخدام العنف للإبقاء عليها كما كانت من قبل»<sup>(٢٦)</sup>. وفي السيرة الذاتية الجذابة لدين محمد<sup>(\*)</sup> نجد وصفا - كان خفيا عنا - لمعنى هذا العنف عمليا. لقد اشتهر محمد بريادته في مجال الأطعمة الهندية في إنجلترا، وكذلك تعيينه في وظيفة «مدلك الشعر الخاص بالملك جورج الرابع»، إلا أنه قد عمل في بداية حياته في جيش الشركة اقتداءً بوالده. ويصف محمد في القسم الافتتاحي من كتابه كيف كان لوالده دور في قمع ثورة قام بها الأمير بودمال في عام ١٧٦٩. وكان الأمير يشكو من «المجاعة الرهيبة» ويقول إنه من المستحيل عليه دفع حصته من الضرائب. إلا أن الشركة رفضت هذا الالتماس، وأرسلت قواتها للقبض عليه وسجنه. غير أن العنف تزايد وخرج عن السيطرة وأدى في النهاية إلى مقتل والد محمد<sup>(٢٧)</sup>. وفي العام التالي، التحق هو نفسه بقوات الشركة. ويصف لنا مجموعة من عمليات التحالف بين باجالبور، ورجماهاال للقضاء على ثوار باهارياس الذين كانوا يعارضون حكم الشركة وينهبون المسافرين. وقامت الشركة على نحو سائن بتعليق بعض الأسرى «في نوع من المشانق وتركتهم في العراء بامتداد الجانب البارز من الجبل». وتقدمت فرقة محمد من الجنود الهنود: «وبينما كنا نتقدم شاهدا جثث هؤلاء التعساء الشائنين التي فارقتها الحياة، وقد رُفعت بامتداد الطريق لمسافة كبيرة جدا»<sup>(٢٨)</sup>. وكان ثوار باهارياس يرون أن قدرهم يماثل ما حدث للعبيد الذين قادهم سبارتاكوس<sup>(\*\*)</sup> بعد هزيمتهم؛ حيث صلبوا وشُدوا إلى الخوازيق بامتداد طرق روما. إلا أن ثوار باهارياس لم يكونوا هم وحدهم من ثار ضد دفع الضرائب أثناء المجاعة. إن لدينا من الدلائل ما يشير إلى انضمام الفلاحين الأجراء إلى الثوار الصوفيين التابعين للشاه مانجو خلال ثورة الساناسي<sup>(\*\*\*)</sup> التي قام بها ضد الشركة<sup>(٢٩)</sup>.

(\*) دين محمد رحالة ومقاوم بنغالي، وأول هندي يؤلف كتاباً باللغة الإنجليزية، وهو أول من أدخل الشامبو إلى إنجلترا - (الترجم).

(\*\*) سبارتاكوس ثائر يوناني شهير قاد ثورة العبيد، إلا أن ثورته فشلت وشنق هو وأتباعه الثوار، وتم التمثيل بجثثهم - (الترجم).

(\*\*\*) يطلق هذا الاسم على الثورة التي قام بها زهاد الهندوسية والإسلام على حد السواء ضد البريطانيين - (الترجم).

## فشل الإدارة الذريع

لعل مجاعة البنغال هي أبرز وأسوأ الأمثلة على سوء إدارة المؤسسات الكبرى في تاريخ البشرية . إلا أن الأسباب التي أدت إلى تلك المجاعة كانت موجودة لبعود . لقد أدى تدفق الأموال على الشركة من خلال الانقلابات والفساد إلى إنهاء النهج الشريف في التجارة الذي كان يميز إدارة الشركة من قبل . فبينما كان أصحاب الشركة في إنجلترا يتصارعون حول كيفية توزيع الأسلاب ، انهارت كل أنظمة الرقابة الإدارية في الهند؛ مما أعطى الفرصة لزيادة سوء استخدام السلطة على حساب كل من شعب البنغال والشركة نفسها . لقد وصف ويليام بولتس هذا الانهيار المزدوج وصفا كاملا عندما كتب في عام ١٧٧٢ يقول : «في حين تتطلع هذه الأمة للحصول على الثمرة، يقوم مساهمو الشركة وممثلهم باجتثاث الشجرة»<sup>(٣٠)</sup> . كانت قيمة الأموال التي حولها مدير الشركة إلى لندن ٧٩ ألف جنيه إسترليني فقط في عام ١٧٥٦ ، لكن عقب الانتصار الذي تحقق في بلاسي أصبح متوسط تلك التحويلات ٥٠٠ ألف جنيه سنويا حتى عام ١٧٨٤<sup>(٣١)</sup> . وفي الفترة من عام ١٧٧٠ إلى ١٧٧١ - عندما كانت مجاعة البنغال في ذروتها - حول مدير الشركة مبلغًا هائلاً مذهلاً إلى لندن يصل إلى مليون و٨٦ ألف و٢٥٥ جنيهًا ، وهو ما يعادل تقريباً مائة مليون جنيه بلغة القرن الحادي والعشرين<sup>(٣٢)</sup> .

لقد ضل مدير الشركة في البنغال عن الهدف التجاري الذي ذهبوا هناك من أجله . وفي لندن أعلن المراقبون عن حسرتهم بسبب تدني جودة المنسوجات التي كان يتم إرسالها من البنغال ، والتي لم يكن بها أي شكل من «التنوع ولا الذوق ، ولم يكن من جديد يملأ الأسواق القديمة بالتنوع أو يكسب أسواقاً جديدة»<sup>(٣٣)</sup> . وعلاوة على ذلك ، انتشر الاحتلاس . وبعد ذلك بوقت طويل يكتب وارين هاستينجس شاكيا في عام ١٧٨٢ : «إن كل سلعة من استثمارات الشركة تصل إليها بسعر يزيد عن قيمتها الحقيقية بنسبة ٣٠ أو ٤٠ أو حتى ٥٠٪»<sup>(٣٤)</sup> . لقد تبددت كل الأفكار الخاصة بمراقبة التكلفة عندما أصبحت القوة العسكرية عنصراً أساسياً في العمليات التي تقوم بها الشركة ، وحيث كان أعضاء فيلق الضباط يحصلون على جانب من الأسلاب عقب كل مغامرة عسكرية ناجحة . وخلال

ستينيات القرن الثامن عشر، ازداد عدد الجنود تحت إمرة الشركة أربع مرات. أما الضباط فقد تزايدت أعدادهم عشرة أضعاف للحصول على غنائم الحرب. وبحلول عامي ١٧٧٠ و ١٧٧١، كان الإنفاق العسكري والتجاري للشركة في البنغال قد وصل إلى ٣ مليون و ٢١٠ آلاف جنيه إسترليني، وهو ما يعادل أكثر من عائداتها بنسبة ٥٠٪.

وسرعان ما خلاص المراقبون بعيدو النظر إلى أن حجم الأراضي التي سيطرت عليها الشركة كان أكبر من قدراتها الإدارية. بل إن تشارلز جينكنسن (\*) كتب يقول قبل أن تحصل الشركة على حق ضرائب الديوانى: «يبدو أن شئون هذه الشركة قد أصبحت أكبر بكثير من أن يقوم مجموعة من التجار بتصریفها»<sup>(٣٥)</sup>. وجعلت الصراعات التي كانت تدور بين أعضاء مجلس الإدارة فى لندن الشركة ألعوبة تتحكم فيها القوى المتنافسة من المساهمين، وكان ذلك بمثابة رسالة واضحة لمديرى فروع الشركة فى الشرق بأن الوقت كان مواتيا لتصفية الشركة من الداخل. وفى سبتمبر من عام ١٧٦٦، كتب كلايف - بطل معركة بلاسى - مذكرة تكشف عما حدث، وقال فى تلك المذكرة إن المشكلة ترجع إلى «مسلك الحكام (مديرى الشركة) الذين ورطوا أنفسهم؛ بسعيهم الحثيث لتحقيق مصالحهم الشخصية، فى أمور لا يمكن أن تتوافق مع مبادئ الاستقامة الصارمة». وكعاداته، دافع عن مسلكه الشخصى أمام النقد<sup>(٣٦)</sup>.

وكان التخلص من سلطة الحاكم الهندي (النواب) التنظيمية هو الذى أعطى الفرصة لشهوة مديرى الشركة للغنى السريع لكى تسود وتسبب هذه الكوارث، فشجرة البلوط أو الأرز الهندي الكبيرة توفر الظل الذى يفيد الغابة، وكذلك تمدنا القوانين المنظمة القوية بالإطار الذى يمكن للبيئة الاقتصادية أن تزدهر فيه، فإذا ضعفت هذه القوانين أو أُلغيت ستكون النتيجة هى الفوضى والظلم. وهكذا نجد من نواح كثيرة أنه كان يمكن تحقيق الأهداف التجارية طويلة الأمد للشركة بشكل أفضل عن طريق إقامة الشراكة مع حاكم محلى قوى بدلا من الهيمنة على

(\*) تشارلز جينكنسن (١٧٢٧ - ١٨١٨) سياسى بريطانى تولى مناصب عدة فى وزارات الملك جورج الثالث - (المترجم).

السوق . وبحلول نهاية ستينيات القرن الثامن عشر ، بدأ أعضاء مجلس إدارة الشركة يدركون أن أملاكهم في البنغال أصبحت بلا قيمة ، فبدلاً من الثروات التي لا تعد ولا تحصى - التي كانوا يتوقعونها - «كانت الشركة قد ضحّت بربح أكيد من التجارة في مقابل ربح متقلب من العائدات»<sup>(٣٧)</sup> .

وفي لندن تسببت أنباء المجاعة في إحساس حقيقي بالفرع والرغبة في تقديم الإحسان . ولقد وصلت أول أنباء تلك الأحداث إلى لندن في ديسمبر من عام ١٧٧٠ عندما جاء في مجلة جنتلمنز ماجازين أن «المؤن كانت قليلة في الأقاليم الجديدة التي استحوذت عليها الشركة ، حتى إن العائلات كانوا يجلبون أبناءهم لبيعهم مقابل لقمة عيش»<sup>(٣٨)</sup> . وعندما عُرِفَت القصة كاملة تحول الفرع إلى غضب شديد بسبب إهمال الشركة . وفي ذلك الوقت قال هوراس والبول : «لقد قتلنا وعزلنا ونهبنا واغتصبنا الأراضي ، كلا ، بل ما رأيك في مجاعة البنغال التي هلك خلالها ثلاثة ملايين ، والتي تسبب فيها احتكار للمؤن قام به موظفو شركة الهند الشرقية؟»<sup>(٣٩)</sup> .

### سَدَج يَبْحَثُونَ عَنْ حَصَّةٍ فِي الرِّيحِ

إلا أن التجارة لا تعترف بالعواطف . فبينما كانت المجاعة تشتد وطأتها ، كان مساهمو الشركة يركزون جهودهم على تعويض خسارتهم . وفي ديسمبر من عام ١٧٦٩ ، استغل ملاك الشركة اتفاق سوليفان مع الحكومة لصالحهم وقاموا برفع حصة الربح إلى ١١٪ ، ثم زادت تلك النسبة في سبتمبر من عام ١٧٧٠ لتصل إلى ١٢٪ . ثم قاموا بعد ذلك في مارس من عام ١٧٧١ بالتصويت لصالح زيادة حصة الربح لتصل إلى ١٢ ، ٥٪ ، وذلك خلال الشهر نفسه الذي نشرت فيه مجلة جنتلمنز ماجازين أخبار «البؤس الشديد الذي يعاني منه أهالي الهند بسبب المجاعة والطاعون»<sup>(٤٠)</sup> . وبدأت أسعار الأسهم في التحسن حيث وصل سعر السهم إلى ٢٢٦ جنيهًا مرة أخرى في مايو من عام ١٧٧١ . إلا أن ذلك كان مظهرًا خادعًا؛ حيث كانت موارد الشركة المالية تستهلك من الداخل . وعلى

الرغم من أن واردات الشركة من البنغال كانت تبدو مرضية بكل تأكيد، فإن مديري الشركة في الهند كانوا هم أنفسهم الذين يمولون تلك الواردات إلى حد ما عن طريق القروض التي كانوا يمنحونها للشركة، حيث كانت خزائهم قد امتلأت بالأموال من التجارة الخاصة والنهب. وكانت هذه القروض تُسجل في صورة كمبيالات تُسد قيمتها في لندن. وكان في إمكان الشركة - من الناحية النظرية فقط - تسديد تلك الكمبيالات بمتهى السهولة. إلا أن مقاطعة المستعمرات الأمريكية لتجارة الشاي مع الشركة التي كانت مزدهرة في يوم من الأيام، أدى إلى ضعف الموارد التي كانت تحت تصرفها ضعفا تدريجيا. وبالإضافة لذلك كان الهبوط الذي حدث في قيمة الأسهم لا يزال يسبب آثارا مدمرة على النظام المالى الأوروبي؛ حيث كان الكثير من المضاربين قد اشتروا أسهم الشركة بالدين، وعندما هبطت أسعار الأوراق المالية تعرضوا للإفلاس.

وأيا تعرضت المكانة السياسية للشركة للنقد الشديد عندما فضحت جرائد لندن مسلك الشركة. وفي يناير من عام ١٧٧٢، نشر ويليام بولتس كتابه «اعتبارات فى الشؤون الهندية» فى لندن، وكان ذلك الكتاب بمثابة القنبلة. كان بولتس نجما صاعدا فى عمليات الشركة فى البنغال، إلا أنه طرد من الشركة بعد الصراع الذى حدث بينه وبين الصفوة من مديريها. وكان انتقامه جميلا، وجاء فى صورة هجوم شديد على القواعد الحاكمة للشركة، فجاء فى كتابه: «يمكن أن نقارن الشركة بصرح مبهر بنى فجأة على أساس لم يتم فحصه جيدا من قبل، ويسكنه ملاك ومديرون مؤقتون، منقسمون لأن مصالحهم مختلفة ومتعارضة، وبينما تقوم مجموعة منهم بتحميل البنية الفوقية أكثر من طاقتها تقوم مجموعة أخرى بتدمير الأساسات»<sup>(٤١)</sup>. لقد قام هؤلاء «الملاك المؤقتون» الذين يحتقرهم بولتس بشدة بالتصويت لصالح زيادة حصة الربح لتصل إلى ٥, ١٢٪ فى شهر مارس، وبعد ثلاثة أشهر بدأت الأساسات تنهار.

وفى الثامن من شهر يونية، اختفى مصرفى إسكتلندى يدعى ألكسندر فوردايس كان يعمل فى لندن. وكان فوردايس مثقلا بالديون فى سوق لندن، وقام ببيع أسهم الشركة فجأة متوقعا أن يزداد انخفاضها، وخلف ديونا تقدر ب

٥٥٠ ألف جنيه إسترليني . وكانت معظم هذه الديون مستحقة لشركة دو جلاس وهيرين وشركائهما ، وهى شركة مصرفية كانت تعرف باسم بنك آير . وعلى الفور انهار بنك آير داخليا ، وكانت تلك بداية أزمة مالية فى أوروبا . وانهار ثلاثون بنكاً آخر فى أقل من ثلاثة أسابيع ؛ مما أدى إلى نقص الأموال السائلة نقصا شديدا ، وضعف الثقة فى الأعمال التجارية ، والركود التجارى . وقامت الشركة بتأجيل الميزان العلى الذى كان مقررا فى سبتمبر حتى شهر نوفمبر ، على أمل تحسن القوة الشرائية للسوق ، وكانت خطوة لم يسبق لها مثيل . إلا أن الشركة كانت تواجه فى ذلك الوقت أزمة ثلاثية : ٥ ، ١ مليون جنيه إسترليني قيمة كمبيالات لم يحن موعد استحقاقها بعد ، وقرض قصير الأمد من بنك إنجلترا قيمته ٣٠٠ ألف جنيه إسترليني وفات موعد استحقاقه ، وحوالى مليون جنيه ضرائب لم تدفعها الشركة للحكومة . وفى الخامس عشر من شهر يولية ، قدم أعضاء مجلس إدارة الشركة طلبا لبنك إنجلترا للحصول على قرض قيمته ٤٠٠ ألف جنيه . وبعد أسبوعين عادوا مرة أخرى للحصول على قرض آخر قيمته ٣٠٠ ألف جنيه . إلا أنه لم يكن فى استطاعة البنك هذه المرة إعطاؤهم سوى ٢٠٠ ألف جنيه . وبحلول شهر أغسطس ، أخبر مديرى الشركة الحكومة سرا أن الشركة تحتاج إلى مليون جنيه إسترليني للخروج من أزمتها . ولم تكن مثل هذه القصة الكبيرة لتظل فى الخفاء لفترة طويلة . وفى الثامن عشر من شهر ، سبتمبر تسربت إلى السوق أنباء عن الضائقة المالية للشركة ؛ مما أدى إلى انخفاض الأسهم بنسبة ١٠٪ .

وتبادل الجميع الاتهامات ، وأعلن أعضاء مجلس إدارة الشركة أن حصة الربح الثمينة سوف تتأخر ، بعد أن كانوا قد أخفوا حقيقة الأمور عن مساهمى الشركة . كما توسلوا إلى الحكومة حتى تسقط الضرائب التى كانت الشركة مدينة بها ، وأن تمد الشركة بقرض لسد الفجوة المتزايدة فى حساباتها . وهكذا انقلبت العلاقة التقليدية بين الدولة والشركات ؛ حيث أصبحت الحكومة هى مصدر الأموال التى تحتاجها الشركة بشدة . وتم استدعاء البرلمان للبحث فيما يلزم من تشريعات لمنع انفلات الموقف كما حدث فى كارثة شركة ساوث سى قبل ذلك بنصف قرن .

وكان الجو المسيطر على الجلسات هو الرغبة فى الانتقام؛ حيث كان البرلمانيون يودون لو أنهم استطاعوا «شئ كل من أعضاء مجلس الإدارة وموظفى الشركة»<sup>(٤٢)</sup>. وعندما حدثت المواجهة أخيرا بين أعضاء مجلس الإدارة ومجلس ملاك الشركة فى شهر ديسمبر، وتحديدًا قبل عيد الميلاد بيومين، لم يكن بمقدور أعضاء مجلس الإدارة تقديم شئ سوى حصة ربح سنوية نسبتها ٦٪. ووجه مساهمو الشركة وهم فى ذروة الغضب «انتقادا شديدا لمسلك أعضاء مجلس الإدارة». وبعد مرور ستة أيام اضطر المساهمون لقبول ذلك العرض بعد أن أصبحت خزائن الشركة الفارغة واقعا لا مفر منه.

ولكن كيف تبدلت الأحوال بعد أن كانت الأسعار العالية وحصص الربح الكبيرة تُدير الرءوس؟ يقول أحد المراقبين وكان يشعر بالمرارة: «إن السذج فعلا هم ملاك الشركة الدائمون القدامى الذين لم يتركوا الشركة، وكانوا يعتمدون على حصة الربح كوسيلة للعيش»<sup>(٤٣)</sup>. لقد مرت الشركة فى أقل من عقد واحد بدورة الانتعاش والكساد التقليدية، التى قام عالم الاقتصاد ووتر بيدجهوت ابن القرن التاسع عشر بوصفها بدقة وبراعة على أنها «السكون»، ثم التحسين، ثم الثقة، ثم الازدهار، ثم الحماس، ثم التجارة التى تزيد عن الإمكانيات الاقتصادية واحتياجات السوق، ثم الاضطراب، ثم الضغط، ثم الركود، والانتهاى ثانية بالسكون»<sup>(٤٤)</sup> والمأساة التى تحدث من حين لآخر هى أن هذه الدورة تضيع بسرعة من العقول عند حدوث المرحلة التالية، وأن العواقب الوخيمة على البشر يتم تهميشها. إن «السكون» الذى أعقب انهيار شركة الهند الشرقية كان يعنى دون شك الموت لسكان البنغال. لقد فقد الآلاف فى أواخر التسعينيات من القرن العشرين وظائفهم ومدخراتهم عند نهاية فقاعة سوق الأوراق المالية. وفى السبعينيات من القرن الثامن عشر، فقد الملايين أرواحهم بسبب الانهيار الكبير لشركة الهند الشرقية.

لقد وُضعت لوحات دائرية على حوائط كتلرز جاردنز - بعد تطويرها - لتبين فيما كانت تستخدم من قبل؛ ففى المنتصف تقف سفينة لا اسم لها، وحول

أطراف اللوحة نجد أسماء السلع التي تعجب منها الشاعر ماسفيلد : أقمشة الحرير ، والجلود ، والشاي ، والعاج ، والسجاد ، والتوابل ، والريش ، والقطن . لقد صممت هذه اللوحات بدقة وتتميز بالتحفظ . إلا أنها لا تذكر شيئاً عن الثمن الذي دفعه البشر في مقابل هذه السلع الأجنبية ، ولا شيء يذكر عن ذلك الانهيار الذي زلزل العالم ، فمنذ مائتي وثلاثين عاماً كانت مخازن الشركة المنتشرة في المنطقة التجارية في لندن تحتوى على ملايين الأرتال من الشاي في شكل أكوام عالية ، وكان ذلك يرجع إلى نجاح عملية المقاطعة التي سادت في المستعمرات البريطانية في القارة الأمريكية . لقد كان هناك عامل واحد في الاقتصاد العالمى فى أواخر القرن الثامن عشر يوحد مؤيدى القومية فى أمريكا : أعضاء البرلمان الإنجليز ، والمزارعون الهنود . وكان الوقت قد حان لترويض الوحش .

\* \* \*